على هامش مؤتمر المحللين للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026

الصقر: نتائج «الوطني» في الربع الأول تعكس فاعلية إستراتيجية التنويع في الحدّ من تأثير التوترات الجيوسياسية

- نحرز تقدماً ملحوظاً في إستراتيجيتنا القائمة على الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية
- دور محوري تلعبه «الوطني للثروات» في توسيع نطاق الخدمات الاستشارية والاستثمارية
- رونغي: أداء المجموعة خلال الربع الأول يعكس قدرتها على التكيّف لضمان استمرارية العمليات
- نجحنا في تجاوز مستهدفاتنا التشغيلية لخفض الانبعاثات خلال عام 2025 قبل الموعد المحدد
- حققنا 61٪ من هدفنا للوصول بالأصول المستدامة إلى 10 مليارات دولار بحلول 2030
- 6,6٪ نمو صافي الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي مدعوماً بالزخم القوي للأعمال الأساسية

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، أن النتائج المالية التي حققها البنك خلال الربع الأول من عام 2026 تعكس بوضوح فاعلية إستراتيجية التنويع المتبعة على مستوى أنشطة المجموعة ومواقعها المختلفة، والتي ساهمت في الحد من تأثير التوترات الجيوسياسية الأخيرة على أدائها.

وذكر الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج الربع الأول من عام 2026، أن «الوطني» حقق صافي أرباح بلغ 135,5 مليون دينار خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، مقارنة بصافي أرباحه خلال الربع الأول من عام 2025 التي بلغت 134,1 مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو بلغت 1٪ على أساس سنوي.

وأضاف أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع بنسبة 6,6٪ على أساس سنوي ليصل إلى 331,2 مليون دينار كويتي، فيما حافظت المؤشرات الرئيسية على قوتها، حيث بلغ العائد على متوسط الموجودات 1,20٪، ووصل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 12,2٪.

وأفاد بأن المجموعة تواصل السير وفق مسارها الإستراتيجي المحدد، مع تركيز واضح على الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية، من خلال تطوير المنصات الرقمية، وتعزيز قدرات الخدمات عبر الموبايل، وتوسيع نطاق الحلول المقدمة، بما يسهم في تعميق تفاعل العملاء وترسيخ علاقات قوية مع شريحة متنامية تعتمد بشكل متزايد على القنوات الرقمية.

وقال الصقر: يؤكد بنك الكويت الوطني، انطلاقا من هذا الزخم، ثقته بقدرته على الحفاظ على ريادته في السوق المحلي، بدعم من متانة الأسس المالية ومرونة النموذج التشغيلي للمجموعة، كما تواصل العلاقات القوية التي تربط البنك بعملائه ترسيخ مكانته كشريك رئيسي في تنفيذ برامج الحكومة لتطوير البنية التحتية ودفع أجندة الإصلاحات.

وأكد أن المجموعة ستواصل إعطاء الأولوية للتنويع باعتباره من الركائز الجوهرية ضمن إستراتيجيتها، من خلال الاستفادة من حضورها الإقليمي والدولي لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوطيد علاقاتها مع العملاء، وترسيخ مكانتها في مختلف الأسواق.

وأوضح الصقر أن «الوطني للثروات» – ذراع إدارة الثروات للمجموعة – تواصل لعب دور محوري في توسيع نطاق خدمات المجموعة، عبر تقديم باقة متكاملة من الحلول الاستشارية والاستثمارية، في حين يظل بنك بوبيان – ذراع المجموعة للخدمات المصرفية الإسلامية – أحد أكبر قطاعات الأعمال الرئيسية المساهمة في أداء المجموعة، بما يعزز حضورها في السوق المحلي.

وعلى صعيد الاستدامة، شدد الصقر على التزام بنك الكويت الوطني بتعزيز أجندته في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، مشيرا إلى أن البنك نجح في تجاوز مستهدفاته التشغيلية لخفض الانبعاثات خلال عام 2025 قبل الموعد المحدد، إضافة إلى تحقيقه 61٪ من هدفه للوصول إلى أصول مستدامة بقيمة 10 مليارات دولار بحلول عام 2030. وأشار إلى أن هذه الإنجازات، بجانب التحسن الملحوظ في تقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تسهم في ترسيخ مكانة «الوطني» ضمن أبرز البنوك الرائدة في المنطقة.

وقال الصقر إن الربع الأول من عام 2026 شهد اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط، ضمن أحد أكثر السيناريوهات الجيوسياسية حدة، وهو ما كان البنك قد ناقشه سابقا وسعى إلى استشراف تداعياته المحتملة، موضحا أن نتائج هذه الحرب تحمل انعكاسات سلبية ممتدة لا تقتصر على المنطقة فحسب، بل تمتد لتطول الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار التوترات التي تتسبب في اضطراب سلاسل التجارة وإمدادات الطاقة. وبالنسبة للاقتصاد الكويتي، أشار الصقر إلى أن النشاط الاقتصادي في الكويت أظهر زخما قويا في بداية عام 2026 قبل تصاعد حدة النزاع في المنطقة، إلا أن تداعيات الحرب من المتوقع أن تلقي بظلالها على آفاق النمو بصفة عامة، سواء في القطاع النفطي أو غير النفطي. وأوضح أنه، استنادا إلى الأداء القوي الذي شهده شهرا يناير وفبراير، بلغت قيمة المشاريع التنموية المسندة خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 1,8 مليار دينار كويتي، ما يعكس التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ وتطوير مشاريع البنية التحتية الكبرى. وأكد الصقر أن آفاق نشاط سوق المشاريع خلال الفترة المتبقية من العام لاتزال رهينة بالتطورات الجيوسياسية، إلى جانب التحديات المرتبطة بتوافر المواد والعمالة، في حين يظل تأكيد الحكومة على توجيه الجهات المعنية وتسريع وتيرة التنفيذ من أبرز العوامل الداعمة لسيناريو أكثر إيجابية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ذكر الصقر أن المنطقة، بوصفها الأكثر تأثرا بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية الأخيرة، شهدت تباطؤا في وتيرة النشاط الاقتصادي، فيما لاتزال حالة عدم اليقين تلقي بظلالها على الآفاق قصيرة الأجل، مبينا في الوقت ذاته أنه على المدى الأطول، فإن الملاءة المالية القوية لدول المنطقة من شأنها دعم تعاف سريع نسبيا عقب انتهاء الحرب. من جانبه، قال المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني سوجيت رونغي: يعكس أداء المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026 مرونة نموذج أعمالها وقدرتها العالية على التكيف، وضمان استمرارية العمليات دون انقطاع، حتى في ظل أكثر الظروف تحديا وتقلبا. وأوضح رونغي أن بداية عام 2026 اتسمت بزخم إيجابي في بيئة الأعمال، مدعوما بتوقعات قوية لنمو الأنشطة الاقتصادية سواء في الكويت أو على مستوى الأسواق الدولية، إلا أن هذا الزخم سرعان ما تأثر بالتصعيد المفاجئ والحاد في التوترات الجيوسياسية منذ شهر مارس، ما أدى إلى اضطراب البيئة التشغيلية الإقليمية، إلى جانب امتداد هذه الانعكاسات لتطول الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن هذه التطورات ساهمت في تعميق حالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، في ظل عدم اتضاح الصورة الكاملة لتداعيات الأزمة الراهنة، مؤكدا أنه رغم هذه التحديات غير المتوقعة، واصلت مجموعة بنك الكويت الوطني إظهار قوة تشغيلية ومالية واضحة، مستندة إلى نموذج أعمالها المتنوع بشكل جيد، وانتشارها الجغرافي المتوازن، وتنوع مصادر الدخل.

وأوضح رونغي أن صافي الأرباح الذي حققته المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026 يعكس زيادة سنوية قدرها 1,4 مليون دينار، كما أنه تجاوز صافي الربح المسجل في الربع السابق بمقدار27,2 مليون دينار كويتي، مدعوما بتحسن الأداء التشغيلي وانخفاض صافي مخصصات خسائر الائتمان، إلى جانب تراجع مخصصات خسائر انخفاض القيمة. وعزا رونغي ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 6,6٪ على أساس سنوي، إلى الزخم القوي للأعمال الأساسية، وكفاءة توظيف الميزانية العمومية، ونمو كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد، مبينا أن هيكل الإيرادات يعكس استمرار التوازن بين هذين المكونين، حيث ساهمت إيرادات غير الفوائد بنسبة 25٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية.

ولفت رونغي إلى أن قطاعي الخدمات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، واللذين يعدان ركيزتين أساسيتين لتنويع أعمال مجموعة بنك الكويت الوطني، أسهما مجتمعين بما نسبته 42٪ من إجمالي أرباح المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، أفاد رونغي بأن تكلفة المخاطر بلغت 18 نقطة أساس خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 40 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2025، وذلك نتيجة لاسترداد ديون سبق تكوين مخصصات كاملة لها، مضيفا أن الميزانية العمومية للمجموعة لا تزال تتمتع بمتانة واضحة، مدعومة باستقرار جودة الأصول، إلى جانب قاعدة رأسمالية قوية وقدرة عالية على تحقيق أرباح تشغيلية، ما يوفر مرونة كبيرة في استيعاب أي خسائر ائتمان محتملة.

الموجودات والقروض

وعلى صعيد الميزانية العمومية، قال رونغي: بلغ إجمالي الموجودات 46,1 مليار دينار كما في مارس 2026، محققا نموا سنويا بنسبة 10,7٪، كما بلغت القروض والسلفيات الإجمالية 27,3 مليون دينار كويتي بنمو بلغ 10,9٪ على أساس سنوي، رغم الظروف الجيوسياسية المعاكسة.

وأشار إلى أن موجودات البنك تتميز بتنوع جيد بين الأنشطة داخل الكويت والفروع الخارجية، وكذلك بين الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية، مضيفا أن محفظة القروض تتسم بتوزيع قطاعي متوازن، حيث تمثل القروض الشخصية 28٪ من إجمالي المحفظة، وهي في معظمها قروض مدعومة برواتب موظفي القطاع الحكومي وتتميز بانخفاض معدلات التعثر.

وفيما يتعلق بالسيولة ورأس المال، أكد رونغي أن البنك يواصل الحفاظ على مستويات تفوق متطلبات بازل 3، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة 161٪، ونسبة صافي التمويل المستقر 106٪، فيما بلغ معدل كفاية رأس المال 16,4٪، بما يتجاوز المتطلبات الرقابية.

وأشاد رونغي باتخاذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات التحفيزية الداعمة للقطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة الأخيرة، مبينا أن «الوطني» يتطلع إلى قيام الحكومة أو بنك الكويت المركزي بإصدار مزيد من أدوات الدين، بما يتيح له توظيف مستويات السيولة المتاحة في أصول مدرة للفوائد خلال الأشهر المقبلة.

وختم رونغي حديثه قائلا إن بنك الكويت الوطني يحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر تجاه تحسن تدريجي في بيئة الأعمال خلال عام 2026، مشيرا إلى أن توقعات نمو القروض للعام الحالي جرى تعديلها لتكون ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع في خانة الآحاد، مع بقاء تكلفة المخاطر قريبة من مستوياتها الطبيعية على المدى المتوسط، رغم التحديات القائمة.

تحت عنوان «ذكاء التنقل للحياة اليومية»

«نيسان موتور» تكشف عن رؤيتها طويلة الأمد

أعلنت شركة عبد المحسن عبدالعزيز البابطين، الوكيل الحصري لسيارات نيسان في الكويت، نقلا عن شركة نيسان موتور المحدودة عن رؤيتها طويلة الأمد تحت عنوان «ذكاء التنقل للحياة اليومية» والتي تحدد توجهها الاستراتيجي الذي يركز على تلبية تطلعات العملاء ويضعهم في صميم أولوياتها. وتدمج هذه الرؤية عنصر الذكاء خلال التنقل ضمن أنشطة الحياة اليومية من خلال تركيز نيسان على السيارات المزودة بقدرات الذكاء الاصطناعي إلى جانب تقديم مجموعة من تقنيات التحول الكهربائي لتلبية مختلف طموحات العملاء والأسواق.

وتعليقا على ذلك، قال إيفان إسبينوزا، الرئيس التنفيذي لشركة نيسان: يمثل هذا التوقيت فرصة مناسبة لتوضيح رؤية نيسان طويلة الأمد، مع تطلعنا لما بعد خطة Re:Nissan ورسم مسار واضح للمستقبل. وتحدد هذه الرؤية وجهة نيسان، مع جعل تجربة العملاء أولوية أساسية. ومن خلال تطوير ذكاء التنقل، سنقدم منتجات وتقنيات أكثر أمانا وسهولة وتوافقا مع احتياجات المستخدم، بالإضافة إلى تقديم قيمة متميزة وتجربة شاملة أكثر ثراء.

ومع تطلع نيسان نحو المستقبل، تواصل خطة Re:Nissan تحقيق تقدم ثابت في عامها الأخير من التنفيذ، من خلال تقديم قاعدة تكاليف تنافسية، وتحسين الاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية، وتعزيز زخم طرح المنتجات الجديدة، بما يمهد الطريق للنمو مستقبلا.

ويهدف التوجه طويل الأمد الجديد لعلامة نيسان، والمستند إلى هذه الرؤية، إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة عبر تقنيات الجيل القادم، وتبسيط مجموعة الطرازات، وإعادة تعريف نهجها في الأسواق العالمية، إلى جانب نموذج صناعي قائم على تنظيم مجموعة سياراتها ضمن فئات واضحة.

ويعد الذكاء الاصطناعي عنصرا أساسيا في نهج نيسان للابتكار التقني، حيث ستمكن سيارات نيسان المزودة بقدرات الذكاء الاصطناعي الذي يجمع بين تقنيات Nissan AI Drive وNissan AI Partner من تحسين تجربة التنقل وتعظيم الاستفادة من الوقت أثناء الرحلات.

وبالاعتماد على تطبيقات واقعية لتقنيات مساعدة السائق المتقدمة، تعمل نيسان على دمج الذكاء الاصطناعي مع أنظمة التحكم بالسيارة وأنظمة السلامة. وتهدف الشركة إلى نشر تقنية Nissan AI Drive في 90٪ من مجموعتها على المدى الطويل.

ومن المقرر أن تعتمد سيارة نيسان «إلجراند» الجديدة، التي سيتم إطلاقها في صيف 2026، الجيل القادم من نظام مساعدة السائق ProPILOT مع قدرات قيادة ذاتية متكاملة بحلول نهاية السنة المالية 2027.

وبالتوازي مع إدخال تقنية Nissan AI Drive لتعزيز القيادة الذاتية، ستعمل الشركة على تطوير تجربة العملاء باستخدام تقنية Nissan AI Partner التي توفر تفاعلا ذكيا يدعم الأنشطة اليومية ويسهم في دمج السيارة بسلاسة ضمن أنشطة الحياة اليومية.

كما سيتم دعم تجربة الذكاء الاصطناعي والمرحلة التالية من التنقل الذاتي من خلال التوسع في التحول الكهربائي. وتواصل تقنية e-POWER الهجينة من نيسان في توسيع نطاق اعتماد الكهرباء، من خلال توفير تجربة قيادة شبيهة بالسيارات الكهربائية لتصنع بذلك جسرا طبيعيا للعبور إلى السيارات الكهربائية بالكامل.

إلى جانب تقنية e-POWER، ستقدم نيسان مجموعة أوسع من أنظمة الدفع الكهربائية لتلبية مختلف تطلعات العملاء في أسواقها حول العالم. وتشمل هذه المجموعة المتنوعة نظاما جديدا للسيارات الكهربائية الهجينة مخصصا للسيارات المستقبلية ذات الهيكل القاعدي، بما يلبي طموحات العملاء الباحثين عن قدرات أعلى وثقة أكبر للقيادة لمسافات طويلة. وتستكمل نيسان عبر شراكات استراتيجية منظومة خيارات العملاء من خلال تقديم حلول هجينة قابلة للشحن (Plug-in Hybrid) وحلول هجينة مزودة بنظام لزيادة المدى.

وتعتمد استراتيجية منتجات نيسان على وضوح الأدوار وتسريع وتيرة التطوير. وستعمل الشركة على تقليص مجموعتها العالمية من 56 إلى 45 طرازا، من خلال التخارج من الطرازات منخفضة الأداء وإعادة توجيه الاستثمارات نحو مجالات النمو. وفي الوقت نفسه، ستقوم نيسان بتوسيع خيارات أنظمة الدفع لكل طراز، ما يمنح العملاء خيارات أوسع، ويزيد من حجم الإنتاج لكل طراز، ويعزز أسس أعمالها.

من «آيكار العالمية» خلال فعاليات معرض بكين الدولي للسيارات 2026

«آيكار الغانم» تحصد جائزتي «أفضل دخول جديد للأسواق» و«العلامة الصاعدة» خلال 2026

منيب جميل ودانيش سين في صورة جماعية مع إداريي آيكار العالمية

في إنجاز يعكس قوة انطلاقة آيكار في السوق الكويتي، حصدت آيكار الغانم جائزتي «أفضل دخول جديد للأسواق» و«العلامة الصاعدة» من آيكار العالمية خلال عام 2026، وذلك تقديرا للنجاح اللافت في إطلاق العلامة والطريقة المتميزة التي تم من خلالها تقديمها في الكويت.

ويأتي هذا التكريم تتويجا للاستراتيجية التي قادتها صناعات الغانم لإطلاق آيكار، والتي ارتكزت على تقديم تجربة مختلفة منذ اليوم الأول، بدءا من الكشف الرسمي عن العلامة، وصولا إلى بناء حضور قوي يعكس هوية آيكار الحديثة والجريئة.

وقد تسلم جائزة «أفضل دخول جديد للأسواق» كل من منيب جميل، المدير العام للمجموعة في صناعات الغانم، ودانيش سين المدير العام لخدمات ما بعد البيع لآيكار، وذلك خلال فعاليات معرض بكين الدولي للسيارات 2026، بحضور قيادات آيكار العالمية، في خطوة تعكس متانة الشراكة بين الطرفين وثقة آيكار العالمية بأداء فريق الغانم في السوق الكويتي.

كما يأتي فوز آيكار الغانم بجائزة «العلامة الصاعدة» ليعزز هذا الإنجاز، ويؤكد الزخم المتسارع الذي تحققه العلامة، وقدرتها على ترسيخ مكانتها بسرعة ضمن سوق تنافسي، من خلال طرح منتجات مبتكرة وتجارب متكاملة للعملاء.

ويؤكد هذا الإنجاز المزدوج التزام صناعات الغانم بتقديم علامات مبتكرة إلى السوق الكويتي بأسلوب يتجاوز التوقعات، من خلال التركيز على تجربة العميل، والابتكار في تقديم المنتجات، وبناء حضور حقيقي ومستدام للعلامة.

كما يعكس هذا التكريم نجاح إطلاق آيكار في الكويت، والذي تميز بتجربة عرض استثنائية

منيب جميل متسلما الجائزة

خلال معرض الكويت الدولي للسيارات، وأسهم في خلق تفاعل واسع وترسيخ حضور العلامة منذ مراحلها الأولى.

وتعليقا على هذا الإنجاز، قال منيب جميل: تمثل هذه الجوائز تقديرا مهما لما تم تحقيقه خلال فترة قصيرة، وتعكس الجهود المبذولة لإطلاق آيكار في الكويت بالشكل الذي يليق بالعلامة، نحن فخورون بهذه الشراكة مع آيكار العالمية، ونتطلع إلى البناء على هذا النجاح خلال المرحلة القادمة.

وتواصل آيكار الغانم، بدعم من صناعات الغانم، تعزيز حضورها في السوق الكويتي من خلال تقديم تجارب مبتكرة ومنتجات تواكب تطلعات الجيل الجديد من العملاء، وترسيخ مكانتها كواحدة من أبرز العلامات الصاعدة في قطاع السيارات.